



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة الاقتصادية

أ. د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي*: المنافذ الحدودية وكشف ميزان القطاع الخارجي للعراق في ضوء الإرشادات العالمية: ضرورة وطنية كبرى

من واجبات الدولة السيطرة على المنافذ الحدودية ضمن الخارطة الجغرافية الى حدودها السيادية، وتعد هذه مسألة غير قابلة للنقاش تحت أي ذريعة قانونية أو دستورية ولكن يبدو أن النظام السياسي الجديد في العراق الذي تشكل ما بعد عام 2003 فقد البوصلة في التحكم في المفاتيح الرئيسية للعديد من القضايا السياسية والاقتصادية تحت ظروف الاحتلال الأجنبي المباشر. وفي مقالنا هذا نسلط الضوء على واحدة من أبرز القضايا الاقتصادية التي انفجرت بقوة نظرا لتأخر حسمها من قبل حكومة المركز والمتمثلة بتحديد الجهة التي يفترض ان تتحكم بالمنافذ الحدودية والمطارات المدنية في المحافظات الشمالية للعراق. وبالطبع، فإن هذا الموضوع معقد وخطير جدا إذا ما اخذت بنظر الاعتبار حجج الامن الوطني المختلفة، فالواجب الحكومي يجبرها رصد حركة دخول وخروج السلع ورؤوس الاموال والأشخاص عبر المنافذ البرية والجوية للدولة كما هو الحال في كل دول العالم الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

وتأسيسا على ذلك نطرح الارشادات العالمية الخاصة بمفاهيم إعداد احصائية القطاع الخارجي التي يفترض أن يعمل بها المحاسب القومي بما يتطابق مع دوائر الكمارك المختلفة والجهات الاحصائية التي تعمل على المستوى الكلي للاقتصاد وعلى مدى الخارطة الجغرافية للدولة دون استثناء أي جزء منها، والذي من المحتمل جدا أن يستغل من الدول الأخرى وهذا ما حصل فعلا في المنافذ الشمالية البعيدة عن سيطرة الحكومة الاتحادية والتي لا تعرف أي معلومات عن حجم وهيكل الواردات التي تدخل الى الإقليم او الى وسط وجنوب العراق. وتفرض هذه المنافذ ضرائب تختلف عن مثيلاتها في باقي أنحاء العراق بالشكل الذي جعل التعامل



شبكة الاقتصاديين العراقيين

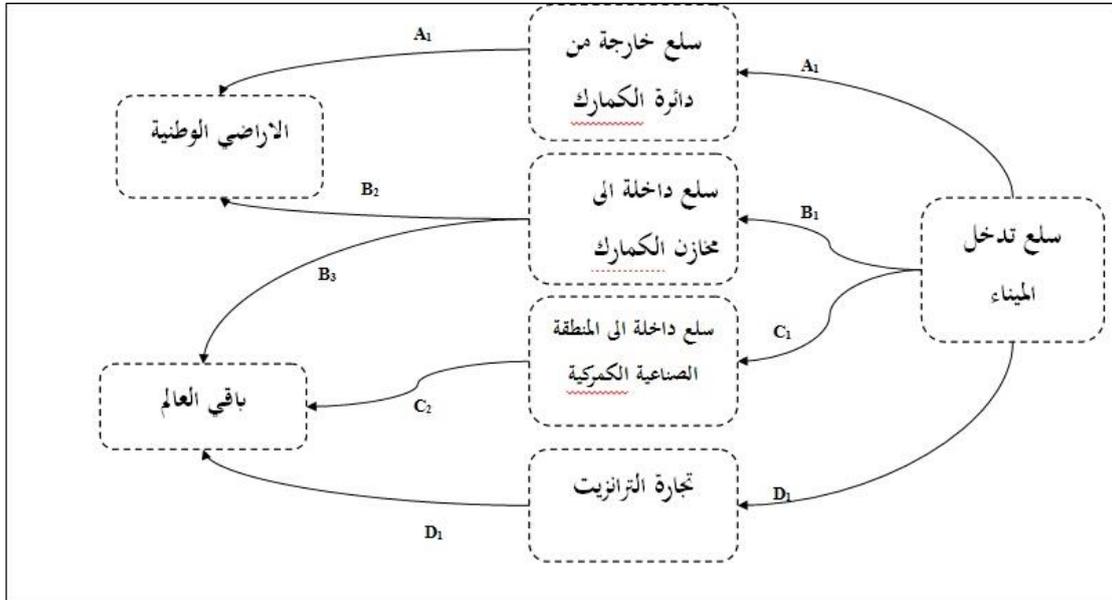
IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة الاقتصادية

التجاري بين الاقليم والمركز مماثل الى عمليات إعادة التصدير (DRAW BACK) بعبارة أخرى مشابهة الى ما يجري من التبادل التجاري بين دولتين مستقلتين. وما يتعلق بهدف هذه المقالة توصي هذه الارشادات في قياس ومراقبة السلع المختلفة على أساس ما يلي:

- نظم التجارة الخاصة (Special Trade) والتي تتابع كيفية تخليص السلع من المنافذ الحدودية لغرض الاستهلاك الداخلي.
- نظم التجارة العامة (General Trade) والتي تختص بمتابعة دخول السلع والبضائع الى داخل الحدود السيادية ومن ثم خروجها من البلد.

شكل (1)



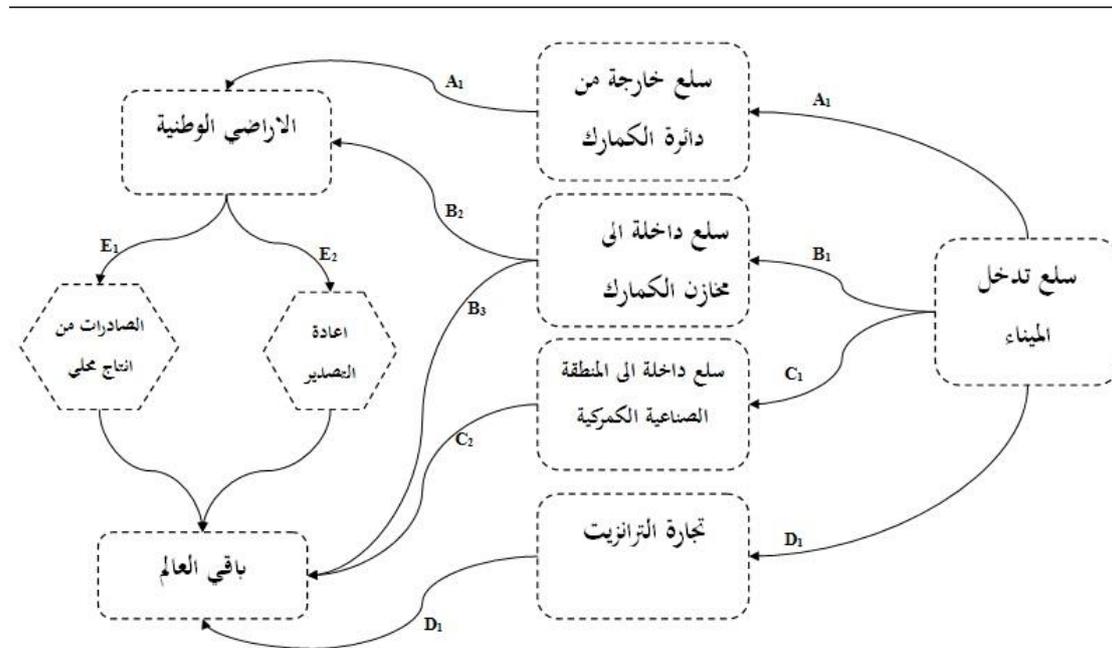
وبالطبع هناك فروق كبيرة بين النظامين. ولغرض الوقوف على ذلك نسوق الشكل رقم (1) لبيان كيفية معالجة تدفقات الاستيرادات، نلاحظ هناك اربعة مجموعات لتلك التدفقات

أوراق في السياسة الاقتصادية

المجموعة (A1) تدخل السلع مباشرة الى الاراضي المحلية، المجموعة (B1) من السلع تدخل الى مستودعات الكمارك وساحات منطقة التجارة الحرة، ومن ثم يتم تخليصها كمركا وتدخل الى الاراضي المحلية (B2)، والبعض منها يتم تصديره الى الخارج (B3)، اما المجموعة (C1) تدخل مباشرة الى المنطقة الصناعية الكمركية (تكرير النفط مثلا) ويتم بعدها تصديره الى الخارج (C2).

ان محصلة الاستيرادات بموجب نظام التجارة العامة تساوي مجموع السلع الداخلة الى الاراضي المحلية فتبلغ (C1+B1+A1)، اما الاستيرادات بموجب نظام التجارة الخاص تضم السلع المخلصة كمركا الى الاراضي المحلية زائداً السلع الداخلة الى المناطق الصناعية الكمركية (C1+B2+A1)، اي ان الفرق بينهما اتجاهات المجموعة (B).

شكل (2)





شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة الاقتصادية

ويشير الشكل رقم (2) الى التدفقات الى كل من الاستيرادات والصادرات، وهو يماثل الشكل رقم (1)، ولكن تم اضافة خطين هما (E_1) ويمثل الصادرات من الانتاج المحلي و (E_2) وهي السلع المستوردة والتي يتم اعادة تصديرها، و سلع مصدرة من مستودعات الكمارك (B_3) و سلع تم تصنيفها (C_2) وبذلك تتألف كل من

$$E1 + E2 + B3 + C2 = \text{التجارة العامة}$$

$$E1 + E2 + C2 = \text{اما التجارة الخاصة}$$

اي يتم استبعاد السلع المصدرة من مستودعات الكمارك والمناطق الحرة (B_3) .

ونستخلص من ذلك ان نظام التجارة العام (الحكومي) هو أفضل في قياس تغير الملكية بالمقارنة مع النظام الخاص، وذلك لأنه يمنح التغطية الواسعة الى السلع التي ربما يكون تاريخ تغير الملكية قريب لتاريخ عبورها الى الحدود المحلية (تاريخ الشحن) من تاريخ تخليص السلع في الكمارك.

ان هذا الحال للتعامل التجاري للعراق مع العالم الخارجي ليس جديدا ولكن ما بعد عام 2003 أصبح ذلك التعامل بحجم كبيرا جدا ولم يعد مقتصر على القطاع الحكومي كما كان سابقا، بل تصاعد دور القطاع الخاص كثيرا الى درجة اصبحت معظم السلع المستوردة الاستهلاكية والمنزلية يوفرها هذا القطاع الى القطاع الاستهلاكي العائلي والحكومي ويقوم بتسديدها أثمانها من خلال المصارف الخاصة واقتصرت التجارة الحكومية على الحاجات الوزارية ومفردات البطاقة التموينية من خلال مصرف التجارة الدولي (T.B.I)، وقد تسببت حرية التحويلات المالية المطلقة وعدم التوثيق الاحصائي للحجم والقيمة المالية من جانب السلطات



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة الاقتصادية

الرسمية الاتحادية الى التجارة الخارجية التي يقوم بها القطاع الخاص كذلك عدم نشر أو تسجيل السلطات التجارية والكمركية في الاقليم البيانات الدقيقة عن الصادرات المتجهة الى العراق من دول الجوار على الاقل وخصوصا تصدير النفط الخام من الحقول العراقية والقيام بعملية التكرير والتصفية وإعادة التصدير الى الاقليم بعيدا عن السلطات الاتحادية تحت رغبة القائمين عليها بغرض الاستحواذ على العوائد المالية الكبيرة التي لا تذهب للسلطات الاتحادية وإنما الى خزينة الاقليم يقابلها صمت وتغاضي جميع الاطراف في عدم الوضوح وغياب البيانات والاحصائيات لإعداد كشف حقيقي الى التجارة الخارجية للعراق. وبما أننا لا نملك أي بيانات تخص القطاع الخاص وما يقوم به من عمليات تجارية في طبيعة السلع الداخلة التي يقوم بتمريرها عبر المنافذ الحدودية مع ايران وتركيا وسوريا التي تذهب الى السوق المحلية سواء أكان الاقليم أم وسط وجنوب العراق، نسوق الجدول التالي الذي يؤكد عدم المبالاة في الموانئ العراقية في الجنوب في التوثيق للقيمة والحجم والاكتفاء فقط بالإشارة الى عدد البواخر وحجم الحمولة وعدد الحاويات دون ذكر التفاصيل هذه الحالة جعلت من الصعوبة البالغة الوقوف على قيمة الواردات العراقية الحقيقية،

ونلمس هذه الحالة في عدم قدرة المحاسب القومي متابعة حجم وهيكل التجارة الخارجية للعراق فالبيانات المنشورة في التقارير المحلية كالبنك المركزي العراقي أو الاقليمية كالصندوق النقد العربي وكذلك العالمية مثل صندوق النقد الدولي، فالمتوفر من الاحصائيات تشير فقط الى التجارة الحكومية نظرا لعدم توفر مثيلتها التجارة الخاصة من دول العالم المختلفة.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة الاقتصادية

حجم الواردات عبر الموانئ العراقية للمدة (2003 - 2014)

الحاويات		الاستيرادات / طن	عدد الوحدات	السنة
عدد الحاويات	الوزن / طن			
1925	229226	2073875	976	2003
19628	343230	3803779	2394	2004
30166	623110	5846672	4139	2005
41173	819573	10384080	3551	2006
43117	824125	8596365	4794	2007
77845	1636025	9828014	4062	2008
87056	2045668	10543216	4395	2009
124543	3096319	10612064	2248	2010
142106	3022145	12505334	2078	2011
179396	3820364	14404730	2076	2012
235419	4428080	15204694	2443	2013
243284	4856684	14537474	2442	2014



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة الاقتصادية

المصدر: الهيئة العامة للموائى العراقية، ميناء المعقل، البصرة، في (2015/6/7)

التوصيات

في ضوء هذه الاهمية الكبيرة الى معرفة اعداد الكشف الحقيقي عن حجم وهيكل التجارة الخارجية للعراق نوصي بضروره القيام بما يأتي:

- 1- سيطرة الدولة الاتحادية على جميع المنافذ البرية والجوية من خلال توفير الكوادر الوطنية النزيهة وإبعاد الفاسدين والأشخاص والجهات السياسية المسيطرة على المنافذ الحدودية في جنوب العراق.
- 2- تدريب الكوادر العاملة والجديدة على الارشادات الخاصة بالإحصاء الدقيق عن التجارة السلعية بالشكل الذي يجعلهم قادرين على جمع البيانات عن عمليات الاستيراد والتصدير والايردادات المتحققة لرفد الموازنة الاتحادية من القطاع غير النفطي.
- 3- التأكيد على الحق القانوني والدستوري للمركز بالسيطرة على المنافذ الحدودية في المحافظات الشمالية للعراق والمطارات المدنية وبضرورة الوقوف على حجم الايرادات السابقة.
- 4- العمل بأكثر من عملية محاسبية لاحتساب القيمة المقدرة للسلع الداخلة للعراق حسب المنفذ الحدودي لإعطاء المرونة الكافية لحركة الاستيراد والتصدير.
- 5- التنسيق التام بين القائمين على الدوائر الكمركية المختلفة وبين القائمين على إعداد كشف التجارة الخارجية وبالتالي ميزان المدفوعات للعراق.
- 6- من الضروري تبادل المعلومات الاحصائية بين السلطات الرسمية بين العراق ودول الجوار لغرض توثيق حجم التبادل التجاري الحقيقي وإجبار القطاع الخاص بتقديم



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة الاقتصادية

كشفت حقيقي عن حجم وقيمة وهيكل الواردات من اجل الوقوف على حجم وهيكل التجارة الخارجية للعراق منعا لتكرار استيراد السلع المتماثلة ظاهريا ولكنها مختلفة من ناحية الجودة مما يلحق ضررا بالمستهلك العراقي كذلك يسبب في ظاهرة الاغراق التجاري التي قتلت الصناعات المحلية وأخرجتها من المنافسة.

(*) أستاذ التنمية الدولية/كلية الادارة والاقتصاد/جامعة القادسية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى

المصدر. 9 ايلول 2017

<http://iraqieconomists.net/ar/>